وجهوا «رسالة إلى الأمة»

نواب حاليون وسابقون: نرفض الحل غير الدستوري.. ولا بديل عن «العفو الشامل»

رياض عواد

قال النائب مبارك الحجرف، نحن نعيش لحظة تاريخية بوجود أغلبية برلمانية أتت عن طريق الصوت الواحد، ولسنا دعاة تأزيم ولن نسمح بمحاولات تقسيم النواب.

واضاف الحجرف خلال مؤتمر "رسالة إلى الأمة"، وذلك بمشاركة عدد من الشخصيات النيابية والسياسية: نحن نحظى باغلبية برلمانية تاريخية رغم الصوت الواحد، والسلطة تريد احداث الانقسامات بين النواب، ولكن هناك 28 صقرا حرا في البرلمان سيقصون كل فاسد وصوتوا للرئاسة متضامنين

وأوضح الحجرف: يجب تفويت الفرصة امام من يريد انقسام النواب ورئيس الوزراء خرج لنا بالحل غير الدستوري ولن نسمح بهذا الامر والمفترض الا يصرح ذلك التصريح ونحن بايدينا استجواب رئيس الوزراء وعزله من منصبه ونقول له قل خيرا او اصمت واكد ان تعطيل الحكومة مخالف الدستور وعطلت الحياة البرلمانية ومصالح الشعب والتسريبات تقول ان التشكيل لن يكون الا بعد 24 فبراير

وشكر الحجرف رئيس اللجنة التشريعية واعضاءها لاقرار مقترحات العفو الشامل ولن نقبل باستمرار تهجير اخوتنا بالخارج وعلينا التركيز عليه واذا السلطة لاتريدهم اهل الكويت يريدون ابناؤهم

وحذر من تفكيك قضية العفو الشامل وهذا هو تفكير السلطة لافتا الى اننا كنواب نجدد رفضنا لرئيس مجلس الامة ورئيس مجلس الوزراء

وقال الحجرف للاسف ردت الجناسي بطريقة مبتسرة وملف احمد الجبر حبيس الادراج وهو في اعناقنا ونحن اجتهدنا في المجلس الماضي للتعاون مع الحكومة واليوم لاباس ان تصحح المسار ولن نلدغ من الحكومة مرتين.

الدولة البوليسية

من جهته قال رئيس مجلس الامة الاسبق احمد السعدون: كانت محاولات حثيثة لمنع المؤتمرات الصحفية ويريدون تحويل الكويت دولة بوليسية ولايمكن ان تتحول لذلك وتكون دولة مشيخة، والامة مصدر السلطات، مشيرا الى اننا عندما منعنا من الحديث من خلال اللقاءات اتجهنا لساحة الارادة وعندها رضخت السلطة بحل المجلس وقبلت استقالة رئيس الوزراء ولابد اليوم ان يكون راينا واضحا ولا اذكر منذ 85 ان قدم استجواب رئيس وزراء اعلن 38 نائبا ان رئيس الوزراء غير مرغوب فيه

واضاف السعدون ان رئيس الوزراء ادرك انه لايستطيع الرد على محاور الاستجواب لذلك استقال وقبوله رئاسة الحكومة من جديد هو تحدي، ان مجلس 2008 عطلوا جلسات المجلس ثمان اسابيع وتقدمنا باقتراح بقانون باضافة فقرة للمادة 74 من اللائحة بصحة عقد الجلسات دون حضور الحكومة وفي 2017 اعلنت الحكومة تقديم استقالتها ومقاطعة مجلس الامة وهذا كان تحديا لارادة الامة

وخاطب رئيس الوزراء بقوله عودتك غير صحيحة لانها اتت بعد الاستجواب وهي بمثابة اقرار لما جاء في صحيفة الاستجواب

وقال ان الرسالة للامة واضحة والحل غير الدستوري "قاعد يصير"

واكد السعدون ان الدولة مسؤولة عن تصرفها واجهزتها فقط لا يمكن ان تحاسب الناسعلى اراءهم والرسالة يجب ان تكون واضحة للامة وكل واحد يملك ان يقول لرئيس الوزراء لا تستمر واذا فاستمرارك مخالفه لنص الدستور

واوضح قائلا ان موافقة اللجنة التشريعية على مقترح العفو الشامل رسالة واضحة تؤكد ان من حق المجلس إقرار ما يريد من تشريعات لا تتعارض مع الدستور

من جانبه قال النائب السابق خالد السلطان ان الشعب استبشر بنجاح النواب طلبا للاصلاح الذي طال انتظاره و 38 عضو اتجهوا هذا الاتجاه بعدم التعاون مع رئيس الوزراء وارجوا هذه الرسالة لا تتراجعوا رجوا منهم الا يخذلوا امل الشعب وثقته فيهم ولهم فيما سبق عبرة

واكد السلطان ان العفو الشامل يقصد به تصحيح خطا حكم اعتمد على تحقيق ملفق من قبل اعمدة الفساد وهو انتقام سياسي مو دخول للمجلس بل لموقف وخطاب مسلم البراك ودخول المجلس وتم تلفيق التهمة لقضية تم الحكم بها وهذا ظلم ولا يجوز

وقال ماهو المطلوب من النواب اصلاح تشريعي يبسط سلطة القضاء على قضايا الجنسية ووقف التهديد بسلاح المواطنة وهذا عبث لحقوق المواطن الكويتي ويتم التلاعب بمواطنتهم وسحب الجناسي.

مرحلة حرجة

من جانبه قال النائب مرزوق الخليفة: نحن بمرحلة حرجة من تاريخ الكويت واحوج ما نكون الى الدعم الشعبي والشعب الكويتي خرج في 5 ديسمبر باجواء صحية سيئة وقام بعمل ثورة وفك شفرة الصوت الواحد واخترق المعادلة.

واضاف الخليفة قائلا للاسف الشديد رئيس الوزراء لم يستطع قراءة نتائج الانتخابات بشكل جيد واتى بوزراء شهاداتهم مزورة ولهم اراء سابقة معاكسة لارادة النواب واقول له انت لم تحترم الارادة الشعبية وارادة اهل الكويت بانحيازك التام في انتخابات اللجان والرئاسة ونقول لرئيس الوزراء ان الدستور مكن سمو الامير من تعطيل اعمال المجلس لمدة شهر وانت تعطل الان مجلس الامة

واضاف الخليفة: رئيس الوزراء تجاوز الدستور عندما اعلن ان الحل غير الدستوري هو حق وهذه سقطة وانقلاب دستوري وتجاوز المدة اللائحية لتشكيل الحكومة وهو الان يتجاوز وهذا سوف يحاسب عليه.

واكد الخليفة ان اغلب ادوات الدولة العميقة يقولون تريدون ايقاف الدولة من اجل كم شخص ونقول هولاء ابطال تصدوا لقضايا الفساد واليوم واجب علينا ننتصر لحق النواب، ومتفائل باقرار قانون العفو الشامل.

الإرادة الشعبية

بدوره قال النائب الصيفي مبارك الصيفي: التقينا رئيس الوزراء ولبينا الانحياز لارادة الامة والارادة الشعبية ومدينا يد التعاون وطلبنا ان يكون مع خيارات الامة. ورئيس الوزراء قال اشكل وزارة واتشاور مع الوزراء وانا كنت مستبشر خير بحديثه الا انه خذلنا بالجلسة وشكل لجنة من اجل انتخابات الرئاسة واقصاء النواب من اللجان البرلمانية.

واشار الصيفي قائلا ما يقوم به رئيس الوزراء اليوم هو تعطيل الارادة الشعبية في ظل ظروف كورونا وظل الوباء.

واوضح ان العفو الشامل هو قانون من خلال مجلس الامة والزملاء السابقين صانوا انفسهم عن اموال الحرام والخضوع للباطل ولن نقبل باقل من ذلك وباذن الله سوف يتحقق هذا القانون وما يحصل من ابتزاز بسحب الجناسي وهناك ارهاب للمواطنين في مواطنتهم وادارة الجنسية في الحكومات السابقة كانت تعمل بلوكات لبعض المواطنين وبعد ذلك يرفع البلوك لكسب المواطنين ولا نقبل ان نكون في دولة بوليسية

وقال مطلوب اليوم محاربة الفساد والمفسدين ولابد من ارجاع المال العام وتقديم كل من اعتدى على المال العام للمحكمة

اما عبداللطيف العميري فقال رئيس الوزراء لا يحترم راي الامة واغلب الحكومات التي استقالت كان بسبب الاستجواب وهذا يعني حكومة لا تؤمن بالدستور واضاف قائلا: يجب احترام الشعب الكويتي واحترام الامة والارادة التي اخرجت مثل هؤلاء النواب،

أما النائب فارس العتيبي فقال الحكومة لم تقرا رسالة الامة في الانتخابات وفي الاصلاح، ومن يتحدى الامة يتحدى نفسه.

ونقول للخالد اعف نفسك لاننا راح نعفيك، وهم اخذوا الصندوق والمفتاح وانت مرتاح.

وقال النائب ثامر السويط لا وقت للمجاملة وسنؤدي الدور المطلوب على اكمل وجه ونحن ماعندنا غير الكويت ونرفض التعاون مع صباح الخالد لان اساس التعاون هو الاحترام ويعني عدم الاحترام لا تستطيع التعاون وفي بداية عمل صباح الخالد وحكومته وقعت اخطاء كثيرة

وذكر السويط قائلا فات 15 يوما من تكليف صباح الخالد بتشكيل الحكومة ماذا ينتظر، وبالنهاية ستاتي حكومة صباح الخالد، والدولة العميقة تحذر من الاقتراب من صلاحيات صاحب السمو وصلاحياتنا محددة وفق الدستور

وقال السويط في حال عدم حضور الحكومة جلسة 16 فبراير سيضاف محور جديد للاستجواب القادم بسبب نحر الارادة الشعبية وعدم احترامك لها.ياصباح الخالد

سحب الجنسية

بينما قال النائب خالد العتيبي انّ القرارات الادارية يجب ان تخضع للقضاء لانه ولا يستخدم هذا السلاح ويسلط على رقاب المواطنين واستذكر نقاش في مضبطة المجلس التاسيسي وكان سجال بين وزير العدل حمود الزيد الخالد والشيخ سعد العبدالله رحمهما الله جميعا عندما الزيد كان يعارض سحب الجنسية وفق القانون

واضاف العتيبي بقوله ان الهوية الوطنية هي انتماء وشرف ويحقق الولاء ويجب الا ينتزع وليس من حق اي شخص ان ينتزع الولاء لذلك وفق القانون اسقاط الجنسية وسحبها يعرض على القضاء وهو المفروض نعمل على اقراره بهذا المجلس لذلك مثل هذه القوانين يجب ان تقر وباسرع وقت ممكن وحتى الاعمى يعرف طريق الاصلاح الا اعمى البصيرة لذلك لا داعي الى كل هذه المشاورات ولا تحتاج الا لرجال دولة تعرفهم عدل ولكنهم مهمشين بسبب النهج الفاسد،

اما النائب بدر الداهوم فقال نقف مع العفو الشامل لانه بداية الاصلاح ومكافحة الفساد واذا لم نقف الان لن نجد من يدافع عنا في المستقبل ونشكر اللجنة التشريعية على انجاز العفو الشامل ونطالبها ايضا انجاز قانون المحكمة الادارية ببسط القضاء على سحب الجناسي فهم يريدون تكميم الافواه وصباح الخالد يقول ان قضية سحب جنسية الجبر لم تكن في عهدي وانا اقول له كنت وزيرا والان رئيسا للحكومة وتملك معالجة الخطا واعادة جنسية الجبر

أحمد السعدون متحدثاً

.. وحوار جانبي مع الداهوم

نواب سابقون وحاليون خلال الندوة

جانب من المشاركين

السعدون: رئيس الوزراء لايملك حالياً تقديم كتاب عدم التعاون مع المجلس

الحجرف: لن نلدغ من الحكومة مرتين ولن نسمح بمحاولات تقسيم النواب

السلطان: المطلوب من النواب إصلاح تشريعي يبسط سلطة القضاء على قضايا الجنسية

الخليفة: نمر بمرحلة حرجة من تاريخ الكويت وأحوج ما نكون إلى الدعم الشعبي

الصيفي: مطلوب اليوم محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمة كل من اعتدى على المال العام

السويط: إذا لم تحضر الحكومة جلسة 16 فبراير سيضاف محور جديد لاستجواب الخالد

المطير: الوضع السياسي جعلنا مجبورين بطلب العفو لشرفاء الكويت

الوسمي: اذا كان المجلس لايملك حق الانعقاد في غياب الحكومة فليحول إلى ناد صحي

واضاف الداهوم بقوله لدينا اولويات اولها انجاز قانون التصويت العلني على رئاسة مجلس الامة وعلى صباح الخالد ضبط رئيس مجلس الامة الذي عينه ووضعه في هذا المنصب

دواوين الاثنين

وقال النائب محمد المطير اشكر الحجرف على هذه الندوة في يوم الاثنين هذا اليوم الذي يذكرنا بالوعي السياسي ومايسمى بدواوين الاثنين عند الانقلاب على الدستور وكنا طلبة في امريكا ونتابع لقاءات نواب الامة ونجتمع في شقتي مع طلبة الكويت ونستمع للقاءات وهذا ادى لنا للوعي وهو رسالة لجيل المستقبل

واكد المطير ان محاربة الفساد ليست شعارات فقط واول خطوة في محاربة الفساد رفع الظلم عن اخوتنا المهجرين وغير ذلك ضحك. وقال لن نقبل في مناقشة اي قانون في الجلسة القادمة غير العفو الشامل لانه استحقاق ولا يستقيم ان شرفاء الكويت نطالب لهم بالعفو وهذا عيبا ولو كانوا في دول اخرى لوضعوا في مراكز عليا وتكتب عنهم قصصا للاجيال القادمة وواجب وانا اشعر بالظلم الذي وقع عليهم لاني كنت احدهم والسبب اعتداء على شرطي لاحد يعلم من هو وكانه جني ويريدون اعتذار اقول لمن الاعتذار هل للشرطي الذي لا احد يعرفه وهل طلب اعتذار من دول الضد الاردن واليمن وتونس

واشار المطير الىً ان الوضع السياسي جعلنا مجبورين بطلب العفو لشرفاء الكويت ولوهناك سلطة تعي الامر لاعادتهم للبلاد بطائرة خاصة وكان يجب شكرهم على مواقفهم لا ان يهجروا ولن نناقش اي قانون في جلسة قسم الحكومة الا العفو الشامل والاسماء التي حضرت في ندوة اليوم رسالة يجب ان تعيها الحكومة وقناعة من الشعب ان العفو اولخطوة في محاربة الفساد

وقال: على صباح الخالد ان يعي ان مهتمته لن تكن سهله واقول له لاتعتقد انك تكسب وقت وانا اشم رائحة كانها اجواء 2012 لابطال المجلس او ملاحقة الاعضاء واقول الوضع الان غير السابق وانظروا الاوضاع الاقتصادية والاقليمية وشوفوا شعبكم الوضع لايحتمل وكونوا حكيمين ولاتعادوا الشعب فلن تجدوا نفسه وتصالحوا مع المواطنين والابطال

البلد في أزمة

بينما قال النائب السابق عبيد الوسمي ان تكرار الحديث عن الشيخ صباح الخالد امر ليس مهما بالنسبه لي بصفته لا بشخصه واقول له كيف قبلت التنازل عن صلاحياتك بالمنطقة المقسومة وعندما شاركت في حكومات متعاقبة استولت على المال العام بقرارات رسمية هل احترمت الدستور وحافظت على المال العام وبعض القضايا كنت طرفا بها واخرها البلاغ الذي قدم من المرحوم ناصر صباح الاحمد وشاركت بحكومات انقلبت على الدستور واهانت الهوية الوطنية

وكشف الوسمي قائلا هناك 51 مليون و900 الف دينار قيمة خدمات استشارية لمركز جابر الثقافي وحديقة الشهيد ومركز عبدالله السالم في عهدك ماذا يعني ذلك فاستباحة المال العام يحدث في عهدك

وذكر قائلا اذا كان المجلس لايملك حق الانعقاد بلا حضور الحكومة فهذا لم يعد مجلسا وليحول لناد صحي، والتشكيل يجب الايتجاوز الاسبوعين ولو افترضنا عدم وجود ضوابط لتوقيت تشكيل الحكومة فلتستقل وتشكل بعد اربع سنوات وهذا ليس معقولا وكيف يتمتع رئيس الحكومة بصلاحيات تتجاوز صلاحيات الامير فيما يتعلق في مدة تشكيل الحكومة وتعطيل حق الامة في الرقابة والتشريع وسمو الامير له مدة لاتتجاوز شهرا واحد ولمدة واحدة ومرسوم يخضع لرقابة الامة وهذه صلاحيات الامور لمواجهة احداث قريبة وهناك من يدفع في هذا الاتجاه وكانه يلغي الوثيقة الدستورية، وقال اذا كان من المفترض ان تقدم الحكومة العفو الشامل لان الخطا الوارد في الحكومة لايصحح الا بقانون وختم بقوله ان الكويتيين في تركيا لهم في اعناقنا دينا لابد ان نسدده لهم.